هاعام ، الذين سبق لهم ان صرفوا جهودا كبيرة في اقامة مستعمرات يهودية في فلسطين وراوا في مشروع يوغندة منافسا كبيرا لمشروعهم .
والنقطة الاخرى التي تجدر بالبحث هي مسألة الدولة الكاملة السيادة . وقد وصل اوسكار رابينويز الى النتيجة التالية بعد الحجج الوثائقية التي تحيز في انتقائها « وهكذا يظهر بدون أي شك : الصهيونية عنت دولة يهودية . لم يفكر هرتزل ولا غرينبرغ قط ان يتفاوضا مطلقا على اساس استبدال فلسطين بافريقيا الشرقية»(٢٣). بيد اننا بالرغم من منحى رابينويز في انتقاء وثائقه بل وحتى في نطاق شواهده ، نجد رسالة من غرينبرغ الى اللورد لانسداون تذكر ان مشروع يوغندة « سيضيف الى الامبراطورية البريطانية مستعمرة ستصبح بعد قليل من المستعمرات العظيمة الثروة » . وفي رسالة اخرى من وزارة الخارجية تحمل توقيع كلمنت هل نرى الحكومة البريطانية تحدد شكل الحكم الذاتي الداخلي الذي كانت بريطانيا تفترضه .
وعولجت هذه النقطة باسهاب خلال المفاوضات التي جرت حول مسودة اتفاقية مشروع الاستعمار الكولونيالي اليهودي . وقد كتب المسودة الجانب الصهيوني وظهر عليها نفس الغموض المتقصد الذي استطاع اليهود الصهاينة اضفاءه بحذق ومكر على تصريح بلفور فيما بعد (ولا سيما ما يتعلق باصطلاح الوطن القومي اليهودي) . وجاء منطوق المادة الخامسة من الاتفاقية بهذا الشكل : « لاصحاب الامتياز أن يقدموا لحكومة صاحب الجلالة ولموافقتها في أي وقت كان بعد الموافقة على الاراضي المذكورة وقبل التاريخ المذكور ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٠٩ مواد دستور يبين انظمة المستعمرة وادارتها وحكمها الصحيح وبحيث تنص احكام تلك المواد فيما تنص عليه ما يلزم لمعالجة الامور التالية. . . »
وقد كان كاتب الاتفاقية يحاول تضليل انظار وزارة الخارجية ولكن خبراء الوزارة لم يكونوا من السذاجة بحيث يفوت عليهم المدلول، فكتبوا على هامش المادة المقترحة التعليق التالي : « القوانين الحالية تعطي حاكم المحمية السلطة لاعلان منطقة ما مدينة واصدار الانظمة الخاصة لأمنها وشؤونها الصحية وحكومتها الصحيحة وبما يشمل سلطة جباية الضرائب للاغراض المحلية . ولا مانع من توسيع ذلك بمرور الزمن فتمنح المدينة عهدا بلديا تستطيع البلدية بمقتضاه ان تصدر تعليماتها الخاصة بها . واذا تملك اليهود جميع المنطقة **فسيعني ذلك عمليا اعطاءهم حكما ذاتيا محليا كاملا بشرط ان يبقى تحت سيطرة التاج البريطاني العامة** . ويبدو ان أي شيء اكثر من ذلك هو شيء غير معقول وغير ضروري » .
واشار وزير الخارجية بالحبر الاحمر فوضع خطا تحت الكلمات التي طبعناها بالحرف الاسود في ترجمتنا اعلاه . ثم اضاف بنفس القلم على الهامش ملاحظتين اثنتين : « يجب ان يفي هذا حقا بأمانيهم » . والملاحظة الثانية : « يبدو لي ان انتخاب رئيس بلدية يهودي لكل مدينة هو اقصى ما يمكن اجراؤه » . وتذكر الفقرة (د) من المادة الواردة الذكر ان الدستور المذكور سيحدد شكل العلاقات بين مواطني المستعمرة اليهودية ومواطني مستعمرات التاج على ان يصبح المواطنون اليهود رعية بريطانية . ومن الواضح ان الصهاينة كانوا يحاولون في هذه الفقرة ان يجمعوا رمانتين في يد واحدة ، وهو أمر طالما نجحوا فعلا في تحقيقه في معاملاتهم مع الغير . والامر الذي كانوا يريدون تحقيقه هو الجمع بين جنسيتين ، او ازدواج الجنسية ، الشعار الصهيوني المفعم بالانتهازية والمكر.
اما تعليق وزارة الخارجية فقد جاء مقتضبا قصيرا وقاطعا : « مستحيل تماما » . ولا بد من الاعتراف هنا ان وزارة الخارجية نفسها كانت هي ايضا تحاول مسك رمانتين في يد واحدة . فبينما ذكرت في تعليقها على الهامش ان العلاقات الخارجية للمستعمرة يجب ان تبقى بيد التاج ، نراها تصر في عين الوقت على استثناء الرعايا اليهود من الجنسية البريطانية. ويظهر ان وزارة الخارجية كانت قلقة من استعمال اليهود الروس للمستعمرة كنقطة انطلاق يقفزون منها وبواسطتها الى بريطانيا بجوازات سفر بريطانية يحصلون